

No. 48442*

**United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
and
Qatar**

Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Qatar for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and capital gains. London, 25 June 2009

Entry into force: *14 October 2010 by notification, in accordance with article 26*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 18 March 2011*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
et
Qatar**

Convention entre le Gouvernement du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et le Gouvernement de l'État du Qatar tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur les gains en capital. Londres, 25 juin 2009

Entrée en vigueur : *14 octobre 2010 par notification, conformément à l'article 26*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 18 mars 2011*

* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

إشهاداً على ذلك وقع المفوضان حسب الأصول المرعية على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين في مدينة _____ بتاريخ ____/____/200م
باللغتين الإنجليزية والعربية، ويكون لكل نص ذات الحجية.

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

عن حكومة دولة قطر

الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

ج- بالرغم من أحكام الفقرة الفرعية (ب) من هذا البند، وفيما يتعلق بالأرباح والدخل والمكاسب المشار إليها بالمادة (8) والبندين (4) و (5) من المادة (13) والبند (4) من المادة (14) من هذه الاتفاقية، بالنسبة إلى الضرائب على الدخل أو الأرباح التي تحققت في أو بعد (1) يناير 2004م.

مادة (27)

إنهاء الاتفاقية

1- تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول لحين إنهائها من قبل إحدى الدولتين المتعاقدين. ويجوز لأي من الدولتين المتعاقدين إنهاء هذه الاتفاقية، من خلال القنوات الدبلوماسية، وبواسطة إخطار إنهاء خطي قبل ستة أشهر على الأقل من نهاية أي سنة ميلادية تبدأ بعد انقضاء فترة خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

2- يتوقف سريان مفعول الاتفاقية:

أ- فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، بالنسبة إلى المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

ب- وفيما يتعلق بالضرائب الأخرى، بالنسبة إلى السنوات الضريبية (وفي حالة ضريبة الشركات في المملكة المتحدة، السنوات المالية) التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التي تلي السنة التي تم فيها تسليم الإخطار.

5- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام البند (3) من هذه المادة على أنها تسمح لدولة متعاقدة أن ترفض تقديم المعلومة فقط لأن المعلومة في حوزة بنك، أو مؤسسة مالية أخرى، أو شخص مسمى أو شخص يتصرف بصفته وكيلاً أو أميناً على الممتلكات أو لأن المعلومة تتعلق بحصص ملكية في شخص ما.

مادة (25)

أعضاء البعثات الدبلوماسية أو الدائمة والمناصب القنصلية

لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة لأعضاء البعثات الدبلوماسية أو الدائمة أو المناصب القنصلية المقررة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام اتفاقية خاصة.

مادة (26)

نفاذ الاتفاقية

1- يجب أن تخطر الدولتان المتعاقدتان كل منهما الأخرى، من خلال القنوات الدبلوماسية، باكتمال الإجراءات التي تتطلبها قوانينهما من أجل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم الثلاثين من تاريخ آخر ذلك الإخطارين.

2- تصبح أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول:

أ- فيما يتعلق بالضرائب المستقطعة من المنبع، بالنسبة إلى المبالغ المدفوعة أو المقيدة في الحساب في أو بعد اليوم الأول من يناير من السنة الميلادية التالية للسنة التي دخلت فيها الاتفاقية حيز النفاذ.

ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، بالنسبة إلى السنوات الضريبية (وفي حالة ضريبة الشركات في المملكة المتحدة، السنوات المالية) التي تبدأ في أو بعد اليوم

2- تعامل أية معلومات تتلقاها دولة متعاقدة وفقاً للبند (1) من هذه المادة بسرية بنفس الطريقة التي تعامل بها المعلومات التي يتم الحصول عليها بمقتضى القانون المحلي لتلك الدولة، ولا يتم الكشف عنها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) التي تعمل في مجال ربط أو تحصيل الضرائب المشار إليها بالبند (1) من هذه المادة أو تنفيذ أو إقامة الدعوى فيما يختص بهذه الضريبة أو البت بالطعون المتعلقة بها وكذلك الأشخاص المسؤولين عن الإشراف على الأشخاص والسلطات والأنشطة المذكورة. وعلى هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لمثل هذه الأغراض فقط. ويجوز لهم الكشف عن المعلومات في إجراءات المحكمة العلنية أو في الأحكام القضائية.

3- لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة بشكل يؤدي إلى إلزام دولة متعاقدة بما يلي:

- أ- تنفيذ إجراءات إدارية مخالفة للقوانين أو الممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج- تقديم معلومات من شأنها أن تكشف أسرار التجارة أو الأعمال أو الصناعة أو المعاملات التجارية أو المهنية، أو أي معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للنظام العام.

4- إذا تم طلب معلومة من قبل دولة متعاقدة وفقاً لهذه المادة، يجب على الدولة المتعاقدة الأخرى أن تستخدم إجراءاتها المتبعة لجمع المعلومات للحصول على المعلومة المطلوبة، حتى وإن لم تكن هذه الدولة الأخرى تحتاج تلك المعلومة لأغراضها الضريبية. ويخضع الالتزام الوارد بالجملة الأخيرة إلى الحدود الواردة بالبند (3) من هذه المادة، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال تفسير تلك الحدود على أنها تسمح لدولة متعاقدة أن ترفض تقديم المعلومة فقط لأنه ليس لديها مصلحة محلية في تلك المعلومة.

4- يجوز أن تتصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين مع بعضهما البعض بشكل مباشر من أجل التوصل إلى اتفاق على معنى البنود السابقة.

5- حيثما:

- أ - قام شخص، وفقاً للبند (1)، بعرض قضيته للسلطة المختصة في دولة متعاقدة على أساس أن الإجراءات التي اتخذتها إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما أدت إلى فرض ضريبة مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية بالنسبة إلى ذلك الشخص،
- ب - وبقيت السلطات المختصة عاجزة عن التوصل إلى اتفاق لحل تلك القضية وفقاً للبند (2) من هذه المادة خلال ثلاث سنوات من عرض القضية على السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى،
- فإن أي مسائل ناشئة عن القضية ولم تحل يجب أن تخضع للتحكيم إذا طلب الشخص ذلك. وباستثناء حالات رفض الشخص المعني مباشرة بالقضية إجراءات الاتفاق المشترك التي تتخذ لتنفيذ قرار التحكيم، فإن ذلك القرار يكون ملزماً لكلا الدولتين المتعاقبتين ويجب تنفيذه بغض النظر عن الحدود الزمنية المنصوص عليها في القوانين الداخلية للدولتين. وتحدد السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقبتين بالاتفاق المشترك كيفية تطبيق هذا البند.

مادة (24)

تبادل المعلومات

- 1- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن يتبادلا المعلومات كلما كان ذلك مفيداً لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو لإدارة أو تنفيذ القوانين المحلية في الدولتين المتعاقبتين الخاصة بالضرائب من أي نوع أو وصف المفروضة باسم الدولتين المتعاقبتين أو وحداتهما السياسية الفرعية أو سلطاتهما المحلية طالما أن تلك الضرائب ليست مخالفة للاتفاقية، وبشكل خاص، لمنع الاحتيال ولتسهيل إدارة الأحكام القانونية ضد التجنب الضريبي. ولا تحد المادتان (1) و(2) من هذه الاتفاقية من تبادل المعلومات.

- الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها مشاريع أخرى مماثلة تابعة للدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 5- لا يوجد في هذه المادة ما يمكن أن يفسر على أنه يلزم أي من الدولتين المتعاقبتين على منح الأفراد غير المقيمين في تلك الدولة أي من العلاوات والإعفاءات والتخفيضات الشخصية لأغراض الضريبة، والتي تمنح للأفراد المقيمين فيها أو لمواطنيها.
- 6- لا يعتبر عدم فرض الضريبة على المواطنين القطريين وفقاً لقانون الضريبة القطرية تمييزاً حسب أحكام هذه المادة.
- 7- تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب موضوع هذه الاتفاقية.

مادة (23)

إجراءات الاتفاق المتبادل

- 1- حيثما يعتبر مقيم في دولة متعاقدة أن إجراءات إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو سوف تؤدي فيما يخصه إلى فرض ضريبة غير موافقة لأحكام هذه الاتفاقية، يجوز له، وبغض النظر عن الحلول التي ينص عليها القانون المحلي في كلتا الدولتين المتعاقبتين، عرض قضيته للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، أو للسلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي هو من مواطنيها إذا كانت قضيته تدرج تحت البند (1) من المادة (22) من هذه الاتفاقية.
- 2- يجب على السلطة المختصة، إذا تبين لها أن الاعتراض مسوغاً وإذا لم تكن هي غير قادرة على التوصل إلى حل مرضي، أن تسعى إلى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المشترك مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك من أجل تجنب فرض الضريبة بشكل يخالف أحكام هذه الاتفاقية.
- 3- يجب على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تسعى من خلال الاتفاق المتبادل فيما بينهما إلى التغلب على الصعوبات أو الغموض الذي قد ينشأ جراء تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية. كما يجوز لهما التشاور فيما بينهما لإزالة الازدواج الضريبي في الحالات التي لم ترد في هذه الاتفاقية.

(بالإضافة إلى أية ضريبة قطرية يجوز بسببها السماح بالخصم بمقتضى الفقرة الفرعية (أ) من هذا البند) الضريبة القطرية التي تدفعها الشركة عن الأرباح التي تدفع منها أرباح الأسهم المذكورة.

2- لأغراض البندين (1) و (2) من هذه المادة، فإن الأرباح والدخل والأرباح الرأسمالية التي يملكها مقيم في دولة متعاقدة، والتي يجوز أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لهذه الاتفاقية، يجب اعتبارها ناشئة من مصادر في تلك الدولة الأخرى.

المادة (22)

عدم التمييز

- 1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أية متطلبات تتعلق بها، تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها، والتي يخضع أو يجوز أن يخضع لها في ظروف مماثلة، وخاصة فيما يتعلق بالإقامة، مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
- 2- يجب عدم فرض ضريبة على منشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بشكل أقل رعاية في تلك الدولة الأخرى من فرض الضريبة على مشاريع تلك الدولة الأخرى التي تقوم بمزاولة نفس النشاطات.
- 3- باستثناء ما ينطبق عليه البند (1) من المادة (9)، أو البند (3) أو (5) أو (6) من المادة (11)، أو البند (4) أو (6) من المادة (12) من هذه الاتفاقية، تكون الفائدة والأتاوات وأي مدفوعات أخرى يدفعها مشروع دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى قابلة للخصم، من أجل تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لذلك المشروع، تحت نفس الشروط التي ستخصم بها لو أنها دفعت إلى مقيم في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.
- 4- مشاريع دولة متعاقدة التي يملك رأسمالها جزئياً أو كلياً أو يسيطر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر مقيم أو أكثر في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب أن لا تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً لأية ضريبة أو متطلبات متعلقة بها تكون مغايرة أو أكثر عبثاً من

3- على الرغم من أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة، فإن عناصر دخل مقيم في دولة متعاقدة التي لم يتم التطرق إليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية وتنشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

مادة (21)

تجنب الازدواج الضريبي

1- في حالة قطر، يجب أن يتم تجنب الازدواج الضريبي على النحو التالي:

حيثما يحقق مقيم في قطر دخلاً خاضعاً للضريبة في المملكة المتحدة استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقية، عندئذ يجب على قطر أن تسمح بخصم مبلغ من الضريبة المفروضة على دخل ذلك المقيم مساوياً للضريبة المدفوعة في المملكة المتحدة شريطة أن لا يتجاوز الخصم ذلك الجزء من الضريبة المحسوب قبل السماح بالخصم، والذي ينسب إلى الدخل المتحقق من المملكة المتحدة.

2- مع مراعاة أحكام قانون المملكة المتحدة حول السماح باحتساب خصم مقابل ضريبة المملكة المتحدة للضريبة واجبة الدفع في منطقة خارج المملكة المتحدة (والتي لن تؤثر على المبدأ العام لهذه الاتفاقية):

(أ) الضريبة القطرية واجبة الدفع بمقتضى قوانين قطر واستناداً إلى هذه الاتفاقية، سواء بشكل مباشر أو بواسطة الخصم، عن الأرباح أو الدخل أو الأرباح الخاضعة للضريبة المتحققة من مصادر داخل قطر (مع استثناء في حالة أرباح الأسهم، الضريبة واجبة الدفع عن الأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم) فإنه يجوز أن يسمح بها كخصم مقابل أية ضريبة للمملكة المتحدة تم احتسابها بالرجوع إلى نفس الأرباح أو الدخل أو الأرباح الخاضعة للضريبة والتي تحسب علي أساسها الضريبة القطرية.

(ب) في حالة قيام شركة مقيمة في دولة قطر بدفع أرباح أسهم إلى شركة مقيمة في المملكة المتحدة تتحكم، بشكل مباشر أو غير مباشر، بما نسبته 10% من سلطة التصويت على الأقل في الشركة الدافعة لأرباح الأسهم، يجب أن يأخذ الخصم بعين الاعتبار

3- تطبق أحكام المواد (14) و (15) و (16) و (17) من هذه الاتفاقية على الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة بأعمال تمت مزاولتها من قبل دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.

مادة (19)

الطلبية

المبالغ التي يتسلمها طالب أو متدرب مهني، يكون أو كان قبيل زيارته دولة متعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتواجد في الدولة المذكورة أولاً فقط لغرض الدراسة أو تلقي تدريب، من أجل معيشته أو تعليمه أو تدريبه، لا تخضع للضريبة في الدولة المذكورة أولاً، شريطة أن تكون تلك المدفوعات تنشأ من مصادر خارج تلك الدولة.

مادة (20)

الدخل الآخر

1- تخضع عناصر الدخل التي يملكها مستفيد مقيم في دولة متعاقدة، أينما تنشأ، والتي لم تعالجها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، للضريبة فقط في تلك الدولة.

2- لا تطبق أحكام البند (1) من هذه المادة على الدخل، من غير الدخل من أموال غير منقولة كما حدد في البند (2) من المادة (6) من هذه الاتفاقية، إذا كان المالك المستفيد لمثل ذلك الدخل، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يمارس أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الممتلكات التي دفع عنها الدخل يرتبط ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

2- يعني مصطلح "مرتبات عمرية" مبلغاً محدداً يدفع دورياً إلى فرد في أوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبالغ مقابل تعويض كافٍ ووافٍ من المال أو ما يعادله.

مادة (18)

الخدمات الحكومية

1- (أ) الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة التي تدفعها دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد نظير خدمات قدمها لهذه الدولة المتعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

(ب) وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذه الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات قد قدمت في تلك الدولة ويكون الفرد مقيماً فيها، وكان:

(1) أحد مواطني تلك الدولة، أو

(2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة من أجل تقديم الخدمات فقط.

2- (أ) على الرغم من أحكام البند (1)، فإن أي معاش تقاعدي والمكافآت الأخرى المدفوعة من قبل - أو من خلال صناديق يتم إنشاؤها من قبل - دولة متعاقدة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية إلى فرد مقابل خدمات قدمها لتلك الدولة أو أحد أقسامها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية، يخضع للضريبة في تلك الدولة فقط.

(ب) وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي والمكافآت الأخرى يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الفرد مقيماً في تلك الدولة الأخرى وأحد مواطنيها.

مادة (16)

الفنانون والرياضيون

- 1- بالرغم من أحكام المادتين (7) و (14) من هذه الاتفاقية، فإن الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً، كمثل مسرحي أو سينمائي أو إذاعي أو تلفزيوني أو موسيقياً أو رياضياً من نشاطاته الشخصية التي يمارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- حيثما يتحقق دخل مقابل أنشطة شخصية يزاولها فنانون أو رياضيون بصفتهم المذكورة، وكان ذلك الدخل ليس للفنان أو للرياضي نفسه وإنما لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، وعلى الرغم من أحكام المادتين (7) و (14) من هذه الاتفاقية، يجوز إخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان أو الرياضي.
- 3- يعفى الدخل الذي يحققه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فناناً أو رياضياً من أنشطة يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى من الضريبة في تلك الدولة الأخرى إذا كانت زيارته لتلك الدولة مدعومة كلياً أو رئيسياً من أموال عامة من قبل الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو وحدة سياسية فرعية أو سلطة محلية فيها أو تجري وفقاً لاتفاقية ثقافية بين حكومتي الدولتين المتعاقدين.

مادة (17)

المعاشات التقاعدية

- 1- مع مراعاة أحكام البند (2) من المادة (18) من هذه الاتفاقية فإن:
 - أ- المعاشات التقاعدية وأي مكافآت أخرى مماثلة تدفع نظير وظيفة سابقة،
 - ب- وأية مرتبات عمرية،
 مدفوعة إلى فرد يعتبر مقيماً في دولة متعاقدة يجب أن تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط.

2- بالرغم من أحكام البند (1) من هذه المادة، فإن المكافآت التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة يزاولها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:

- أ- تواجد المقيم في الدولة الأخرى لفترة أو لفترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية،
- ب- ودفعت المكافآت من قبل أو نيابة عن صاحب عمل غير مقيم في الدولة الأخرى،
- ج- ولم تكن المكافآت قد تحملتها منشأة دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة الأخرى.

3- بالرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، فإن المكافآت المتحققة من مزاوله وظيفة على متن سفينة أو طائرة يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي بواسطة مشروع دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.

4- الفرد الذي يكون مواطناً لدولة متعاقدة وموظف في مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة يتمثل نشاطه الأساسي في تشغيل الطائرات في النقل الدولي، والذي يحصل على مكافآت عن واجباته التي يؤديها في الدولة المتعاقدة الأخرى، يعفى من الضريبة في تلك الدولة الأخرى عن المكافآت التي حصل عليها من وظيفته في ذلك المشروع لمدة أربع سنوات تبدأ من التاريخ الذي بدأ فيه أداء واجباته في تلك الدولة الأخرى. لأغراض هذا البند، يعامل مواطن دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية يكون موظفاً في مشروع دولة متعاقدة معاملة مواطني دولة قطر.

مادة (15)

أتعاب المديرين

أتعاب المديرين والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس إدارة في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

(ب) حصة في شراكة أو صندوق ائتماني تتكون أصولهما بشكل أساسي من أموال غير منقولة توجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو من الأسهم المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذا البند.

3- الأرباح المتحققة من التصرف في أموال منقولة تشكل جزء من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يملكها مشروع دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى بما في ذلك الأرباح التي تتحقق من التصرف في ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (بمفردها أو مع المشروع ككل)، فإنه يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

4- الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في ملكية سفن أو طائرات يتم تشغيلها في مجال النقل الدولي من قبل مشروع تابع لتلك الدولة المتعاقدة، أو أموال منقولة متعلقة بتشغيل تلك السفن أو الطائرات، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.

5- فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية التي تحققها شركة ملاحية بحرية أو جوية منصوص عليها بالبند (4) من المادة (8) من هذه الاتفاقية، تسري أحكام البند (4) من هذه المادة على الجزء من تلك الأرباح المنسوب وفقاً لعقدها التأسيسي إلى حكومة الدولة المتعاقدة التي نسبت إليها الأرباح المذكورة بالبند (4) من المادة (8).

6- تخضع الأرباح المتحققة من التصرف في أي ملكية غير التي أشير إليها في البنود (1) و (2) و (3) و (4) من هذه المادة، للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقسم فيها المتصرف في الملكية.

مادة (14)

الدخل المتحقق من الوظائف

1- مع مراعاة أحكام المواد (15) و (17) و (18) من هذه الاتفاقية، تخضع الرواتب والأجور، والمكافآت المماثلة التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من وظيفة فيها، للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم تزاو الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا تمت مزاولة الوظيفة على ذلك النحو، فإنه يجوز إخضاع تلك المكافآت للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

- 5- تعتبر الأتاوات أنها نشأت في دولة متعاقدة إذا كان من يدفعها مقيماً في تلك الدولة. ومع ذلك، إذا كان لدافع الأتاوات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أم لا، منشأة دائمة في دولة متعاقدة نشأ بشأنها الالتزام بدفع الأتاوات وتحملت تلك المنشأة الدائمة الأتاوات، فإن تلك الأتاوات تعتبر أنها نشأت في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.
- 6- حيثما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد، أو بينهما معا وبين شخص آخر، أن مبلغ الأتاوات المدفوعة يتجاوز لأي سبب من الأسباب المبلغ الذي يمكن أن يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، عندئذ، تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة الأخيرة المشار إليها. وفي مثل هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، مع ضرورة مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.
- 7- لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الأساسي أو أحد الأغراض الأساسية لأي شخص معني بإنشاء أو التنازل عن حقوق تدفع بسببها الأتاوات هو الحصول على ميزة ضريبية بمقتضى هذه المادة من خلال ذلك الإنشاء أو التنازل.

مادة (13)

الأرباح الرأسمالية

- 1- يجوز أن تخضع الأرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) من هذه الاتفاقية الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى الأرباح التي يحققها مقيم في الدولة المتعاقدة من التصرف في:

(أ) أسهم، من غير تلك التي تكون موضوع تداول مهم ومنتظم في سوق مالية، تستمد قيمتها أو الجزء الأكبر من قيمتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أموال غير منقولة توجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

7- لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الأساسي أو أحد الأغراض الأساسية لأي شخص معني بإنشاء أو التنازل عن مطالبة الدين التي تدفع بسببها الفائدة هو الحصول على ميزة ضريبية بمقتضى هذه المادة من خلال ذلك الإنشاء أو التنازل.

مادة (12)

الإتاوات

1- يجوز أن تخضع الإتاوات التي تنشأ في دولة متعاقدة التي تدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ومع ذلك، فإن هذه الإتاوات يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتعدى 5 بالمائة من المبلغ الإجمالي للإتاوات.

3- تعني عبارة "الإتاوات" كما هو مستخدم في هذه المادة المدفوعات مهما كان نوعها والتي يتم استلامها نظير استعمال أو حق استعمال أي حقوق نشر أعمال أدبية أو فنية أو علمية (بما في ذلك الأفلام السينمائية والأفلام أو الأشرطة المعدة للبحث الإذاعي أو التلفزيوني)، أو حقوق اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيبة سرية أو عملية سرية، أو معلومات (تقنية) خاصة بخبرات صناعية أو تجارية أو علمية.

4- لا تطبق أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الإتاوات، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الإتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكان الحق أو الملكية اللتان تدفع بسببها الإتاوات يرتبطان ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. وفي مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

ولم تكن الفائدة مدفوعة كجزء من ترتيب يتضمن قروضاً بالتعاقب أو من أي ترتيب آخر يكون معادلاً من الناحية الاقتصادية للقروض بالتعاقب وأن تكون النية من وراءه تحقيق آثار مشابهة لآثار القروض بالتعاقب؛ أو

(ب) أن تكون الفائدة دفعت:

- (1) من قبل دولة متعاقدة، أو أحد أقسامها السياسية الفرعية، أو سلطاتها المحلية أو كياناتها المنشأة بقانون؛
- (2) من قبل بنك في إطار السير العادي لأعماله البنكية؛
- (3) أو عن سندات دين يتم تداولها في أحد الأسواق المالية الأوروبية.

4- يعني مصطلح "الفائدة" حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن، وسواء كانت تحمل أو لا تحمل حق المشاركة في أرباح المدين، وبالتحديد، الدخل المتحقق من الأوراق المالية الحكومية، ومن السندات أو سندات المديونية. ولا يشمل المصطلح غرامات التأخير ولا أية فائدة تعامل كأرباح أسهم بمقتضى أحكام البند (3) من المادة (10) من هذه الاتفاقية.

5- لا تطبق أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة إذا كان المالك المستفيد من الفائدة، كونه مقيماً في دولة متعاقدة، يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الفائدة من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت مطالبات الديون التي تدفع بسببها الفائدة مرتبطة ارتباطاً فعلياً بتلك المنشأة الدائمة. في مثل هذه الحالة، تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

6- حينما يتبين، بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المستفيد، أو بينهما معاً وبين شخص آخر، بأن قيمة الفائدة تتجاوز لأي سبب من الأسباب القيمة التي يمكن أن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المستفيد في غياب مثل هذه العلاقة، عندئذ تطبق أحكام هذه المادة فقط على القيمة الأخيرة المشار إليها. وفي مثل هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل من الدولتين المتعاقبتين، وذلك مع مراعاة الأحكام الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية.

مادة (11)

الفائدة

1- يجوز أن تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- ومع ذلك يجوز أن تخضع هذه الفائدة للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها وفقاً لقوانين تلك الدولة. ولكن إذا كان المالك المستفيد من الفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى وتوفر على الأقل شرط واحد من الشروط المذكورة بالبند (3) من هذه المادة، فإن تلك الفائدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.

3- الشروط المشار إليها بالبند (2) من هذه المادة هي كالتالي:

(أ) أن يكون المالك المستفيد من الفائدة:

(1) تلك الدولة الأخرى نفسها، أو أحد تقسيماتها السياسية الفرعية، أو إحدى سلطاتها

المحلية أو أحد كياناتها المنشأة بقانون؛

(2) أو شخصاً طبيعياً؛

(3) أو شركة يكون الصنف الرئيسي من أسهمها موضوع تداول هام ومنتظم في سوق مالية؛

(4) أو شركة يكون أقل من 25% من أسهمها أو حقوقها الأخرى مملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل أشخاص غير مقيمين في قطر؛

(5) أو نظام معاشات التقاعد؛

(6) أو مؤسسة مالية لا ترتبط بالجهة الدافعة للفائدة وتتعامل معها باستقلالية تامة

(وتعني عبارة "مؤسسة مالية" بنك أو مؤسسة أخرى تستمد أرباحها أساساً من الحصول على تمويل عن طريق الدين في الأسواق المالية أو من خلال قبول ودائع بفائدة واستعمال هذه الأموال في ممارسة نشاط تقديم التمويل)؛

ولا يؤثر هذا البند على فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم.

3- تعني عبارة "أرباح الأسهم" الواردة في هذه المادة الدخل المتحقق من أسهم أو من حقوق أخرى، على أن لا تكون مطالبات ديون، مشاركة في الأرباح وكذلك الدخل المتحقق من حقوق اعتبارية أخرى خاضعة لنفس المعاملة الضريبية كدخل متحقق من أسهم بمقتضى قوانين الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الموزعة للأرباح مقيمة فيها، وكذلك تشمل أي بند آخر يعامل، وفقاً لقوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم، كأرباح أسهم أو توزيع شركة.

4- لا تطبق أحكام البندين (1) و (2) من هذه الاتفاقية إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم - كونه مقيماً في دولة متعاقدة - يزاول أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، وكانت الملكية التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطاً فعلياً بهذه المنشأة الدائمة. ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) من هذه الاتفاقية.

5- عندما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما يدفع من أرباح هذه الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى أو بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمنشأة دائمة تقع في تلك الدولة الأخرى. ولا يجوز لها أيضاً أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة لضريبة على الأرباح غير الموزعة، وحتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة تتكون بشكل كلي أو جزئي من أرباح أو دخل متحقق من تلك الدولة الأخرى.

6- يجب أن لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الهدف الأساسي أو أحد الأهداف الأساسية لأي شخص معني بإنشاء أو التنازل عن الأسهم أو أية حقوق أخرى تدفع عنها أرباح الأسهم هو الحصول على ميزة ضريبية بمقتضى هذه المادة من خلال ذلك الإنشاء أو التنازل.

الأخرى، وكانت الأرباح التي تم إدراجها على هذا النحو تشكل أرباحاً كان من الممكن أن تتحقق لمشروع الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً، إذا كانت الشروط الموضوعية بين المشروعين هي نفسها التي كان من الممكن وضعها بين مشروعين مستقلين، فإنه يجب على تلك الدولة الأخرى أن تقوم بإجراء التعديل المناسب لمبلغ الضريبة المفروضة على تلك الأرباح. عند تحديد ذلك التعديل، يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، وتجري السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين مشاورات فيما بينهما إن دعت الضرورة لذلك.

مادة (10)

أرباح الأسهم

- 1- أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع إلى الضريبة في تلك الدولة الأخرى.
- 2- ومع ذلك يجوز أن تخضع أرباح الأسهم للضريبة أيضاً في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم وذلك وفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى يطبق الآتي:
 - أ- باستثناء ما ورد بالفقرة الفرعية (2) (ب)، تعفى أرباح الأسهم هذه من الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم؛
 - ب- في الحالات التي لا يكون فيها المالك المستفيد نظام معاشات تقاعدية، وإذا كانت أرباح الأسهم قد دفعت من دخل تحقق بشكل مباشر أو غير مباشر من أملاك غير منقولة ضمن حدود معنى المادة (6) من قبل أداة استثمارية توزع الجزء الأكبر من هذا الدخل سنوياً وكان دخلها من هذه أملاك غير منقولة معفى من الضريبة، فإن الضريبة المفروضة من قبل الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم يجب أن لا تتعدى 15 بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم.

حيثما كان مثل ذلك التأجير أو الاستخدام أو الصيانة، حسب الحالة، تابعاً لتشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي.

3- تسري أحكام البند (1) من هذه المادة أيضاً على الأرباح المتأتبة من الاشتراك في تجمع (POOL) أو عمل مشترك أو في وكالة تشغيل عالمية، ولكن فقط بالقدر الذي تكون فيه الأرباح المتحققة منسوبة إلى المشارك وبشكل تناسبي مع حصته في التشغيل المشترك.

4- تسري أحكام هذه المادة أيضاً على ذلك الجزء من الأرباح الذي تحققه شركة ملاحية بحرية أو جوية والذي ينسب، وفقاً لعقدها التأسيسي، إلى حكومة دولة متعاقدة، وتعامل الأرباح المتحققة من تشغيل السفن أو الطائرات من قبل هذه الشركة على أنها متحققة من النقل الدولي إلا إذا كانت تلك الأرباح منسوبة إلى تشغيل السفن أو الطائرات فقط بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (9)

المشروعات المشتركة

1- حيثما:

(أ) يشارك مشروع تابع لدولة متعاقدة، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى، أو

(ب) يشارك نفس الأشخاص، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إدارة أو رقابة أو في رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة، وفي مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى،

وفي أي من هاتين الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروط فيما بين المشروعين بشأن علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك الشروط التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، فإن أية أرباح كان يمكن لأي من المشروعين تحقيقها لو لم تكن هذه الشروط، إلا أنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط، يجوز تضمينها من قبل دولة متعاقدة في أرباح هذا المشروع وإخضاعها للضريبة تبعاً لذلك.

2- إذا أدرجت دولة متعاقدة ضمن أرباح مشروع تابع لها، وأخضعت للضريبة تبعاً لذلك، أرباح خضع مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة عليها في تلك الدولة

- 4- حيثما جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح المنسوبة إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أقسامه، فإن أحكام البند (2) من هذه المادة لا تمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف، غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ التي تتضمنها هذه المادة.
- 5- لا تنسب أية أرباح إلى منشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام هذه المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.
- 6- لأغراض البنود السابقة من هذه المادة، تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الأسلوب سنة بعد أخرى ما لم يكن هناك سبب جيد وكاف ليفيد عكس ذلك.
- 7- حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل أو الأرباح الرأسمالية تمت معالجتها بشكل منفصل في مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد يجب أن لا تتأثر بأحكام هذه المادة.

مادة (8)

النقل البحري والجوي

- 1- تخضع الأرباح التي يجنيها مشروع دولة متعاقدة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في تلك الدولة.
- 2- لأغراض هذه المادة، تشمل الأرباح المتحققة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي ما يلي:
- (أ) الأرباح المتحققة من تأجير السفن أو الطائرات بدون طاقم.
- (ب) الأرباح المتحققة من استخدام، أو صيانة، أو تأجير حاويات (بما في ذلك الشاحنات والمعدات ذات العلاقة بنقل الحاويات) مستخدمة لنقل البضائع أو السلع.

- لاستغلال أو الحق في استغلال الرواسب المعدنية، والمنابع، وغيرها من الموارد الطبيعية. ولا تعتبر السفن والطائرات من الأموال غير المنقولة.
- 3- تسري أحكام البند (1) على الدخل المتأتي من الاستخدام المباشر للأموال غير المنقولة أو من تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.
- 4- تسري أحكام البندين (1) و (3) من هذه المادة أيضاً على الدخل من الأموال غير المنقولة لمشروع.

مادة (7)

أرباح الأعمال

- 1- تخضع أرباح مشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يقيم المشروع بنشاط تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا قام المشروع بنشاط تجاري على النحو السالف الذكر، يجوز فرض الضريبة على أرباح المشروع في الدولة الأخرى على أن لا تفرض إلا بمقدار الربح المنسوب إلى تلك المنشأة الدائمة.
- 2- مع مراعاة أحكام البند (3) من هذه المادة، وعندما يقوم مشروع دولة متعاقدة بنشاط تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة موجودة فيها، تنسب إلى تلك المنشأة الدائمة في كلتا الدولتين المتعاقدتين الأرباح التي يتوقع أن تحققها فيما لو كان المشروع مشروعاً متميزاً ومستقلاً ويقوم بأنشطة مماثلة أو مشابهة في ظروف مماثلة أو مشابهة، وتعمل باستقلال تام مع المشروع التي هي منشأة دائمة لها.
- 3- عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بخصم المصاريف التي تم تحملها لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك المصاريف التنفيذية والإدارية العامة التي تم تحملها على هذا النحو، سواء في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو في أي مكان آخر، والمسموح بها بموجب أحكام القانون المحلي المتعلقة بالمصاريف غير المباشرة للدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة.

البند (5) من هذه المادة، والتي إذا نفذت من خلال مكان ثابت للأعمال لا تجعل ذلك المكان منشأة دائمة بمقتضى أحكام ذلك البند.

7- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة ، يعتبر أن لشركة تأمين دولة متعاقدة، باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت تجمع أفساط التأمين في أراضي الدولة المتعاقدة الأخرى أو تؤمن ضد مخاطر فيها من خلال شخص غير الوكيل ذي الوضع المستقل الذي يسري عليه البند (8) من هذه المادة.

8- لا يعتبر أن لمشروع منشأة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد قيامه بنشاط تجاري في هذه الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بعمولة أو أي وكيل آخر ذي مركز مستقل، شريطة أن يتصرف هؤلاء الأشخاص في الإطار العادي لنشاطهم.

9- إذا كانت شركة مقيمة في دولة متعاقدة تتحكم في، أو تخضع لتحكم، شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تزاوّل أعمالاً في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك لا يجعل أياً من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى.

مادة (6)

الدخل المتحقق من الأموال غير منقولة

1- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من الأموال غير المنقولة (بما في ذلك الدخل المتحقق من الزراعة أو الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

2- يكون لمصطلح "الأموال غير المنقولة" المعنى المقصود به في قانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها هذه الأموال المعنية. وفي جميع الأحوال، تشمل هذه العبارة الملكية الملحقة بالأموال غير المنقولة والمواشي والآلات المستخدمة في الزراعة والغابات، والحقوق التي تسري عليها أحكام القانون والمتعلقة بملكية الأراضي والعقارات، وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة، والحقوق في المدفوعات المتغيرة أو الثابتة كمقابل

عن 183 يوماً في أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية.

(ب) يقوم مشروع من خلال فرد مقيم في دولة متعاقدة بتقديم خدمات في الدولة المتعاقدة الأخرى، وكانت إقامة ذلك الفرد في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة تفوق 183 يوماً في أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة الضريبية المعنية.

5- بالرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، تعتبر عبارة "المنشأة الدائمة" غير شاملة لما يلي:

- (أ) استخدام مرافق فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع العائدة للمشروع.
- (ب) الاحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمشروع فقط لأغراض التخزين أو العرض أو التسليم.
- (ج) الاحتفاظ بمخزون من البضائع والسلع عائدة للمشروع فقط لأغراض التصنيع من قبل مشروع آخر.
- (د) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو لجمع معلومات للمشروع.
- (هـ) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع.
- (و) الاحتفاظ بمقر ثابت للأعمال فقط للجمع بين أي من الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) من هذا البند، شريطة أن يكون مجمل نشاط المقر الثابت للأعمال الناتج عن مثل هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

6 - بالرغم من أحكام البندين (1) و (2) من هذه المادة ، عندما يتصرف شخص - بخلاف الوكيل ذو الوضع المستقل الذي ينطبق عليه البند (8) من هذه المادة - نيابة عن مشروع وله سلطة إبرام عقود باسم المشروع يمارسها في دولة متعاقدة بشكل اعتيادي، فيعتبر ذلك المشروع مالكاً لمنشأة دائمة في تلك الدولة فيما يخص أي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المشروع، إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص مقتصرة على الأنشطة المذكورة في

4- حيثما يتبين وفقاً لأحكام البند (1) من هذه المادة ، ان شخصاً غير فرد مقيم، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقبتين، عندئذ يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مكان إدارته الفعلية.

مادة (5)

المنشأة الدائمة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "المنشأة الدائمة" المكان الثابت للأعمال الذي يتم من خلاله مزاوله عمل المشروع كلياً أو جزئياً.

2- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" على وجه الخصوص ما يلي:

(أ) مقر إدارة،

(ب) فرع،

(ج) مكتب،

(د) مصنع،

(هـ) ورشة،

(و) مستودع ،

(ز) منفذ مبيعات ،

(ح) منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستكشاف أو استخراج أو

استغلال موارد طبيعية.

3- يشكل موقع البناء أو مشروع التشييد أو التجميع أو التركيب أو الأنشطة الإشرافية

المتعلقة بها منشأة دائمة فقط إذا امتد هذا الموقع أو المشروع أو الأنشطة أكثر من

سنة أشهر في أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية.

4- تعتبر المنشأة الدائمة أنها موجودة حيثما:

(أ) يقوم مشروع بتقديم خدمات من قبل موظفين أو أشخاص آخرين ينتدبهم

المشروع لهذا الغرض، ولكن فقط إذا استمرت مثل هذه الأنشطة (لنفس

المشروع أو مشروع مرتبط) في دولة متعاقدة لمدة أو مدد تزيد في مجموعها

مادة (4)

المقيم

- 1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة":
- (أ) في حالة قطر، أي فرد يكون سكنه الدائم أو مركز مصالحه الحيوية أو مكان إقامته الإعتيادية في قطر وأي شركة يكون مكان تسجيلها وإدارتها الفعلية في قطر.
- (ب) في حالة المملكة المتحدة، أي شخص يكون خاضعاً بموجب قوانين المملكة المتحدة للضريبة فيها بحكم إقامته أو مقر إدارته أو مكان تسجيله أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة. بيد أن هذا المصطلح لا يشمل أي شخص لا يخضع للضريبة في المملكة المتحدة إلا فيما يتعلق بالدخل المتأتي من مصادر في المملكة المتحدة.
- 2- تشمل عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أيضاً تلك الدولة وأي من وحداتها السياسية الفرعية أو إحدى سلطاتها المحلية.
- 3- عندما يكون فرد ما مقيماً بمقتضى البند (1) من هذه المادة في كلتا الدولتين المتعاقدين، فإن وضعه يتقرر وفقاً للقواعد التالية:
- (أ) يعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي يملك فيها سكناً دائماً، فإذا كان يملك سكناً دائماً في كلتا الدولتين، فيعتبر مقيماً فقط في الدولة التي تكون له فيها علاقات شخصية واقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية).
- (ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو لم يكن لديه مسكن دائم في أي من الدولتين، فإنه يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يكون له فيها إقامة معتادة.
- (ج) إذا كان له مقر إقامة معتاد في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن له مقر إقامة معتاد في أي منهما، فيعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يحمل جنسيتها.
- (د) إذا كان من مواطني كلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن من مواطني أي منهما، عندئذ يجب على السلطات المختصة في كلتا الدولتين المتعاقدين تسوية هذا الأمر باتفاق مشترك.

(ط) يعني مصطلح "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع دولة متعاقدة إلا إذا كانت السفينة أو الطائرة يتم تشغيلها فقط بين أماكن في الدولة المتعاقدة الأخرى.

(ي) يعني مصطلح "السلطة المختصة":

1) في حالة قطر ، وزير الاقتصاد والمالية أو من يمثله قانوناً.

2) في حالة المملكة المتحدة، مفوضي هيئة الإيرادات والجمارك البريطانية أو من يمثلهم قانوناً.

(ك) يعني لفظ "مواطن" :

(1) فيما يخص قطر ، أي فرد يحمل جنسية دولة قطر، وأي شخص اعتباري أو شراكة أو جمعية أو أي كيان آخر، يستمد وضعه ذلك من القانون النافذ في دولة قطر.

(2) فيما يخص "المملكة المتحدة" أي مواطن بريطاني أو أي من الرعايا البريطانيين لا يحمل جنسية أي من دول أو أقاليم الكومنولث ، شريطة أن يكون لديه حق الإقامة في المملكة المتحدة، وأي شخص إعتباري أو شراكة أو جمعية أو أي كيان آخر يستمد وضعه ذلك من القانون النافذ في المملكة المتحدة.

2- فيما يخص تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت من الأوقات، فإن أي مصطلح لم يرد تعريفه فيها، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون له نفس دلالة معناه في ذلك الوقت بموجب قوانين تلك الدولة لأغراض الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية. وأي معنى للمصطلح وفقاً للقوانين الضريبية المطبقة في تلك الدولة يتقدم على أي معنى معطى له بموجب القوانين الأخرى في تلك الدولة.

مادة (3)

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

- (أ) يعني مصطلح "قطر" الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر وقاعها وباطنها والفضاء الجوي الذي يعلوها والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية.
- (ب) يعني مصطلح "المملكة المتحدة" بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بما في ذلك أية منطقة خارج المياه الإقليمية للمملكة المتحدة والتي وفقاً للقانون الدولي تكون حددت أو قد تحدد لاحقاً وفقاً لقوانين المملكة المتحدة بشأن الجرف القاري كمنطقة تمارس فيها حقوق المملكة المتحدة بشأن قاع البحر وجوف الأرض ومصادرها الطبيعية.
- (ج) تعني عبارتا "دولة متعاقدة" و"الدولة المتعاقدة الأخرى" قطر أو المملكة المتحدة حسبما يقتضيه سياق النص.
- (د) يشمل مصطلح "شخص" أي فرد وشركة وأي مجموعة أخرى من الأشخاص.
- (هـ) يعني مصطلح "شركة" أي كيان اعتباري يعامل كشركة أو كشخص اعتباري لأغراض الضريبة.
- (و) يطبق مصطلح "مشروع" على ممارسة أي نوع من الأعمال.
- (ز) يعني مصطلح "أعمال" أي نشاط يهدف إلى تحقيق ربح، بما في ذلك أداء خدمات مهنية وأية أنشطة أخرى ذات طابع مستقل.
- (ح) يعني مصطلح "مشروع دولة متعاقدة" ومصطلح "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يديره مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يديره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

مادة (2)

الضرائب التي تشملها الاتفاقية

- 1- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية المفروضة باسم دولة متعاقدة أو وحداتها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية، بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها تلك الضرائب.
- 2- تعتبر من ضرائب الدخل والأرباح الرأسمالية جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل أو على عناصر من الدخل، بما في ذلك الضرائب المفروضة على الأرباح المحققة من التصرف في الممتلكات المنقولة أو الممتلكات غير المنقولة .
- 3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها الاتفاقية بشكل خاص هي:
 - (أ) في حالة قطر:
 - الضرائب على الدخل.
 - (ويشار إليها فيما بعد بـ "الضريبة القطرية")، و
 - (ب) في حالة المملكة المتحدة:
 - 1) ضريبة الدخل،
 - 2) ضريبة الشركات، و
 - 3) ضريبة الأرباح الرأسمالية.
 - (ويشار إليها فيما بعد بـ "ضريبة المملكة المتحدة")
 - 4) تطبق هذه الاتفاقية أيضاً على أية ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها قد تفرضها إحدى الدولتين المتعاقدين بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الضرائب القائمة أو بدلاً عنها. ويتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن تخطر كل منهما الأخرى بأية تغييرات جوهرية يتم إدخالها على قوانينها الضريبية.

مشروع

اتفاقية
بين

حكومة دولة قطر

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
الشمالية

في شأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي
فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية.

إن حكومة دولة قطر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق
بالضرائب على الدخل وعلى الأرباح الرأسمالية،
قد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)

الأشخاص الذين تنطبق عليهم الاتفاقية

تسري أحكام هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين أو في
كلاهما.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]



Treaty Series No. 10 (2011)

Agreement

between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Qatar for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income and on Capital Gains

London, 25 June 2009

[The Agreement entered into force on 14 October 2010]

*Presented to Parliament
by the Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs
by Command of Her Majesty
March 2011*

© Crown copyright 2011

You may re-use this information (not including logos) free of charge in any format or medium, under the terms of the Open Government Licence. To view this licence, visit <http://www.nationalarchives.gov.uk/doc/open-government-licence/> or write to the Information Policy Team, The National Archives, Kew, London TW9 4DU, or e-mail: psi@nationalarchives.gsi.gov.uk.

Any enquiries regarding this publication should be sent to us at Treaty Section, Foreign and Commonwealth Office, King Charles Street, London, SW1A 2AH

This publication is also available on <http://www.official-documents.gov.uk/>

ISBN: 9780101803823

Printed in the UK by The Stationery Office Limited
on behalf of the Controller of Her Majesty's Stationery Office

ID: 2419262 03/11 9790 19585

Printed on paper containing 75% recycled fibre content minimum.

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL GAINS

The Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Qatar;

Desiring to conclude an Agreement for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital gains;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1

Persons covered

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

ARTICLE 2

Taxes covered

- (1) This Agreement shall apply to taxes on income and on capital gains imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
- (2) There shall be regarded as taxes on income and on capital gains all taxes imposed on total income, or on elements of income, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property.
- (3) The existing taxes to which this Agreement shall apply are in particular:
 - (a) in the case of Qatar:

the taxes on income;

(hereinafter referred to as "Qatari tax");
 - (b) in the case of the United Kingdom:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the corporation tax; and

(iii) the capital gains tax;

(hereinafter referred to as "United Kingdom tax").

(4) This Agreement shall also apply to any identical or substantially similar taxes that are imposed by either Contracting State after the date of signature of this Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any significant changes that have been made in their taxation laws.

ARTICLE 3

General definitions

- (1) For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:
 - (a) the term "Qatar" means the State of Qatar's lands, internal waters, territorial sea including its bed and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and continental shelf, over which the State of Qatar exercises sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and Qatar's national laws and regulations;
 - (b) the term "United Kingdom" means Great Britain and Northern Ireland, including any area outside the territorial sea of the United Kingdom which in accordance with international law has been or may hereafter be designated, under the laws of the United Kingdom concerning the Continental Shelf, as an area within which the rights of the United Kingdom with respect to the sea bed and sub-soil and their natural resources may be exercised;
 - (c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Qatar or the United Kingdom, as the context requires;
 - (d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
 - (e) the term "company" means any legal entity that is treated as a company or body corporate for tax purposes;
 - (f) the term "enterprise" applies to the carrying on of any business;
 - (g) the term "business" means any profit seeking activity including the performance of professional services and of other activities of an independent character;

- (h) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- (i) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- (j) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Qatar, the Minister of Economy and Finance or his authorised representative;
 - (ii) in the case of the United Kingdom, the Commissioners for Her Majesty's Revenue and Customs or their authorised representative;
- (k) the term "national" means:
 - (i) in relation to Qatar, any individual possessing the nationality of the State of Qatar; and any legal person, partnership, association or other entity deriving its status as such from the law in force in Qatar;
 - (ii) in relation to the United Kingdom, any British citizen, or any British subject not possessing the citizenship of any other Commonwealth country or territory, provided he has the right of abode in the United Kingdom; and any legal person, partnership, association or other entity deriving its status as such from the law in force in the United Kingdom.

(2) As regards the application of this Agreement at any time by a Contracting State, any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has at that time under the laws of that State for the purposes of the taxes to which this Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the term under other laws of that State.

ARTICLE 4

Residence

(1) For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means:

- (a) in the case of Qatar, any individual who has a permanent home, his centre of vital interests, or habitual abode in Qatar, and a company incorporated or having its place of effective management in Qatar;
 - (b) in the case of the United Kingdom, any person who, under the laws of the United Kingdom, is liable to tax therein by reason of his residence, place of management, place of incorporation or any other criterion of a similar nature. The term, however, does not include any person who is liable to tax in the United Kingdom in respect only of income from sources in the United Kingdom.
- (2) The term "resident of a Contracting State" also includes that State and any political subdivision or local authority thereof.
- (3) Where by reason of the provisions of paragraph (1) of this Article an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined in accordance with the following rules:
- (a) he shall be deemed to be a resident only of the Contracting State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
 - (b) if the Contracting State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he does not have a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
 - (c) if he has an habitual abode in both Contracting States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - (d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
- (4) Where by reason of the provisions of paragraph (1) of this Article a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only of the State in which its place of effective management is situated.

ARTICLE 5

Permanent establishment

(1) For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

(2) The term "permanent establishment" includes especially:

- (a) a place of management;
- (b) a branch;
- (c) an office;
- (d) a factory;
- (e) a workshop;
- (f) a warehouse;
- (g) a sales outlet;
- (h) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of exploration, extraction or exploitation of natural resources.

(3) A building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activities in connection therewith constitute a permanent establishment only if such site, project or activities last more than six months in any twelve month period commencing or ending in the tax year concerned.

(4) A permanent establishment shall be deemed to exist where:

- (a) an enterprise furnishes services through employees or other personnel engaged by the enterprise for such purpose, but only if the activities of that nature continue (for the same or a connected project) within a Contracting State for a period or periods aggregating more than 183 days in any twelve month period commencing or ending in the tax year concerned;
- (b) an enterprise through an individual resident in a Contracting State performs services in the other Contracting State and the individual's stay in that other Contracting State is for a period aggregating more than 183 days in any twelve month period commencing or ending in the tax year concerned.

(5) Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- (a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- (b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- (c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- (d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise, or of collecting information, for the enterprise;
- (e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- (f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs (a) to (e) of this paragraph, provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

(6) Notwithstanding the provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph (8) of this Article applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts on behalf of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph (5) of this Article which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

(7) Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance company of a Contracting State shall, except in regard to reinsurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other Contracting State or insures risks situated therein through a person, other than an agent of an independent status to whom paragraph (8) of this Article applies.

(8) An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

(9) The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

ARTICLE 6

Income from immovable property

(1) Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

(3) The provisions of paragraph (1) of this Article shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (3) of this Article shall also apply to the income from immovable property of an enterprise.

ARTICLE 7

Business profits

(1) The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

(2) Subject to the provisions of paragraph (3) of this Article, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

(3) In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere which are allowed under the provisions relating to indirect expenses in the domestic law of the Contracting State in which the permanent establishment is situated.

(4) Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph (2) of this Article shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary. The method of apportionment shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

(5) No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

(6) For the purpose of the preceding paragraphs of this Article, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is a good and sufficient reason to the contrary.

(7) Where profits include items of income or capital gains which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

ARTICLE 8

Shipping and air transport

(1) Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.

(2) For the purposes of this Article, profits from the operation of ships or aircraft in international traffic include:

- (a) profits from the rental on a bareboat basis of ships or aircraft; and
- (b) profits from the use, maintenance or rental of containers (including trailers and related equipment for the transport of containers) used for the transport of goods or merchandise;

where such rental or such use, maintenance or rental, as the case may be, is incidental to the operation of ships or aircraft in international traffic.

(3) The provisions of paragraph (1) of this Article shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency, but only to so much of the profits so derived as is attributable to the participant in proportion to its share in the joint operation.

(4) The provisions of this Article shall also apply to the part of those profits derived by a shipping or airline company which is attributable under its constitutive contract to the Government of a Contracting State, and profits from the operation of ships or aircraft by such a company shall be treated as derived from international traffic except where attributable to the operation of ships or aircraft solely between places in the other Contracting State.

ARTICLE 9

Associated enterprises

(1) Where:

- (a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State; or
- (b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State;

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included by a Contracting State in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

(2) Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

ARTICLE 10

Dividends

(1) Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State;

(a) except as provided in sub-paragraph 2 (b) such dividends shall be exempt from tax in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident;

(b) other than where the beneficial owner of the dividends is a pension scheme, where dividends are paid out of income derived directly or indirectly from immovable property within the meaning of Article 6 by an investment vehicle which distributes most of this income annually and whose income from such immovable property is exempted from tax, the tax charged by the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident shall not exceed 15 per cent of the gross amount of the dividends.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

(3) The term "dividends" as used in this Article means income from shares, or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the Contracting State of which the company making the distribution is a resident and also includes any other item which, under the laws of the State of which the company paying the dividend is a resident, is treated as a dividend or distribution of a company.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

(5) Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the

dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in that other State.

(6) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the shares or other rights in respect of which the dividend is paid to obtain a tax advantage under this Article by means of that creation or assignment.

ARTICLE 11

Interest

(1) Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the interest is a resident of the other Contracting State and at least one of the conditions mentioned in paragraph (3) of this Article is met, that interest shall be taxable only in that other State.

(3) The conditions mentioned in paragraph (2) of this Article are that:

- (a) the interest is beneficially owned by:
 - (i) that other State itself, one of its political subdivisions, local authorities or statutory bodies;
 - (ii) an individual;
 - (iii) a company in whose principal class of shares there is substantial and regular trading on a stock exchange;
 - (iv) a company less than 25% of whose shares or other rights are owned, directly or indirectly, by persons who are not residents of Qatar;
 - (v) a pension scheme; or
 - (vi) a financial institution which is unrelated to and dealing wholly independently with the payer (the term "financial institution" here means a bank or other enterprise substantially deriving its profits by raising debt finance in the financial markets or by taking deposits at interest and using those funds in carrying on a business of providing finance);

and is not paid as part of an arrangement involving back-to-back loans or other arrangement that is economically equivalent and intended to have a similar effect to back-to-back loans; or

- (b) the interest is paid:
 - (i) by a Contracting State, one of its political subdivisions, local authorities or statutory bodies;
 - (ii) by a bank in the ordinary course of its banking business; or
 - (iii) on a quoted Eurobond.

(4) The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures. The term shall not include penalty charges for late payment nor any interest treated as a dividend under the provisions of paragraph (3) of Article 10 of this Agreement.

(5) The provisions of paragraph (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

(6) Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest paid exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

(7) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the debt-claim in respect of which the interest is paid to obtain a tax advantage under this Article by means of that creation or assignment.

ARTICLE 12

Royalties

(1) Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 5 per cent of the gross amount of the royalties.

(3) The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work (including cinematograph films, and films or tapes for radio or television broadcasting), any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for information (know-how) concerning industrial, commercial or scientific experience.

(4) The provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.

(5) Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State where the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the obligation to pay the royalties was incurred and the royalties are borne by that permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.

(6) Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties paid exceeds, for whatever reason, the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

(7) The provisions of this Article shall not apply if it was the main purpose or one of the main purposes of any person concerned with the creation or assignment of the rights in respect of which the royalties are paid to obtain a tax advantage under this Article by means of that creation or assignment.

ARTICLE 13

Capital gains

(1) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 of this Agreement and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

(2) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of:

(a) shares, other than shares in which there is substantial and regular trading on a Stock Exchange, deriving their value or the greater part of their value directly or indirectly from immovable property situated in the other Contracting State, or

(b) an interest in a partnership or trust the assets of which consist principally of immovable property situated in the other Contracting State, or of shares referred to in sub-paragraph (a) of this paragraph,

may be taxed in that other State.

(3) Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other State.

(4) Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic by an enterprise of that Contracting State or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in that State.

(5) With respect to gains derived by a shipping or airline company mentioned in paragraph (4) of Article 8 of this Agreement, the provisions of paragraph (4) of this Article shall apply to the part of those gains which is attributable under its constitutive contract to the Government of the Contracting State to which the profits mentioned in paragraph (4) of Article 8 are attributed.

(6) Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs (1), (2), (3) and (4) of this Article shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

ARTICLE 14

Income from employment

(1) Subject to the provisions of Articles 15, 17 and 18 of this Agreement, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

(2) Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of this Article, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- (a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the taxable year concerned; and
- (b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and
- (c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.

(3) Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State may be taxed in that State.

(4) An individual who is both a national of a Contracting State and an employee of an enterprise of that Contracting State the principal business of which consists of the operation of aircraft in international traffic and who derives remuneration in respect of duties performed in the other Contracting State shall be exempt from tax in that other State on remuneration derived from his employment with that enterprise for a period of four years beginning with the date on which he first performs duties in that other State. For the purposes of this paragraph, a national of a State which is a member of the Gulf Co-operation Council for the Arab States and who is an employee of such an enterprise of a Contracting State shall be treated as a national of the State of Qatar.

ARTICLE 15

Directors' fees

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

ARTICLE 16

Artistes and sportspersons

(1) Notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14 of this Agreement, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsperson, from personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

(2) Where income in respect of personal activities exercised by entertainers or sportspersons in their capacity as such accrues not to the entertainer or sportsperson but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14 of this Agreement, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsperson are exercised.

(3) Income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer or sportsperson from activities exercised in the other Contracting State shall be exempt from tax in that other State if the visit to that State is supported wholly or mainly by public funds of the first-mentioned Contracting State, a political subdivision or local authority thereof, or takes place under a cultural agreement between the Governments of the Contracting States.

ARTICLE 17

Pensions

(1) Subject to the provisions of paragraph (2) of Article 18 of this Agreement:

- (a) pensions and other similar remuneration paid in consideration of past employment, and
- (b) any annuity paid,

to an individual who is a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

(2) The term "annuity" means a stated sum payable to an individual periodically at stated times during his life or during a specified or ascertainable period of time under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

ARTICLE 18

Government service

- (1) (a) Salaries, wages and other similar remuneration, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
- (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
- (2) (a) Notwithstanding the provisions of paragraph 1, pensions and other similar remuneration paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
- (b) However, such pensions and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of that State.
- (3) The provisions of Articles 14, 15, 16 and 17 of this Agreement shall apply to salaries, wages, pensions and other similar remuneration in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

ARTICLE 19

Students

Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not

be taxed in that first-mentioned State, provided that such payments arise from sources outside that State.

ARTICLE 20

Other income

- (1) Items of income beneficially owned by a resident of a Contracting State, wherever arising, which are not dealt with in the foregoing Articles of this Agreement shall be taxable only in that State.
- (2) The provisions of paragraph (1) of this Article shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph (2) of Article 6 of this Agreement, if the beneficial owner of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7 of this Agreement shall apply.
- (3) Notwithstanding the provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing articles of the Agreement and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

ARTICLE 21

Elimination of double taxation

- (1) In the case of Qatar, double taxation shall be avoided as follows:

Where a resident of Qatar derives income which in accordance with the provisions of this Agreement is taxable in the United Kingdom, then Qatar shall allow as a deduction from the tax on income of that resident an amount equal to the tax paid in the United Kingdom provided that such deduction shall not exceed that part of the tax, as computed before the deduction is given, which is attributable to the income derived from the United Kingdom.

- (2) Subject to the provisions of the law of the United Kingdom regarding the allowance as a credit against United Kingdom tax of tax payable in a territory outside the United Kingdom (which shall not affect the general principle hereof):
 - (a) Qatari tax payable under the laws of Qatar and in accordance with this Agreement, whether directly or by deduction, on profits, income or chargeable gains from sources within Qatar (excluding in the case of a dividend, tax payable in respect of the profits out of which the dividend

is paid) shall be allowed as a credit against any United Kingdom tax computed by reference to the same profits, income or chargeable gains by reference to which the Qatari tax is computed;

- (b) in the case of a dividend paid by a company which is a resident of Qatar to a company which is a resident of the United Kingdom and which controls directly or indirectly at least 10 per cent of the voting power in the company paying the dividend, the credit shall take into account (in addition to any Qatari tax for which credit may be allowed under the provisions of sub-paragraph (a) of this paragraph) the Qatari tax payable by the company in respect of the profits out of which such dividend is paid.

(3) For the purposes of paragraphs (1) and (2) of this Article, profits, income and capital gains owned by a resident of a Contracting State which may be taxed in the other Contracting State in accordance with this Agreement shall be deemed to arise from sources in that other State.

ARTICLE 22

Non-discrimination

(1) Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State, in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.

(2) The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities.

(3) Except where the provisions of paragraph (1) of Article 9, paragraph (6) or (7) of Article 11, or paragraph (6) or (7) of Article 12 of this Agreement apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

(4) Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

(5) Nothing contained in this Article shall be construed as obliging either Contracting State to grant to individuals not resident in that State any of the personal allowances, reliefs and reductions for tax purposes which are granted to individuals so resident or to its own nationals.

(6) The non-taxation of Qatari nationals under Qatari Tax Law shall not be regarded as discrimination under the provisions of this Article.

(7) The provisions of this Article shall apply to the taxes which are the subject of this Agreement.

ARTICLE 23

Mutual agreement procedure

(1) Where a resident of a Contracting State considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph (1) of Article 22 of this Agreement, to that of the Contracting State of which he is a national.

(2) The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with this Agreement.

(3) The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of this Agreement. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in this Agreement.

(4) The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

(5) Where,

- (a) under paragraph (1) of this Article, a person has presented a case to the competent authority of a Contracting State on the basis that the actions of one or both of the Contracting States have resulted for that person in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, and
- (b) the competent authorities are unable to reach an agreement to resolve that case pursuant to paragraph (2) of this Article within three years

from the presentation of the case to the competent authority of the other Contracting State,

any unresolved issues arising from the case shall be submitted to arbitration if the person so requests. Unless the person directly affected by the case does not accept the mutual agreement that implements the arbitration decision, that decision shall be binding on both Contracting States and shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic laws of these States. The competent authorities of the Contracting States shall by mutual agreement settle the mode of application of this paragraph.

ARTICLE 24

Exchange of information

(1) The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as may be relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes of every kind and description imposed on behalf of the Contracting States, or of their political subdivisions or local authorities, insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement, in particular, to prevent fraud and to facilitate the administration of laws against tax avoidance. The exchange of information is not restricted by Articles 1 and 2 of this Agreement.

(2) Any information received under paragraph (1) of this Article by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes referred to in paragraph (1) of this Article, and persons responsible for the oversight of the afore-mentioned persons, authorities or activities. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

(3) In no case shall the provisions of paragraphs (1) and (2) of this Article be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- (a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- (b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- (c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or

information, the disclosure of which would be contrary to public policy.

(4) If information is requested by a Contracting State in accordance with this Article, the other Contracting State shall use its information gathering measures to obtain the requested information, even though that other State may not need such information for its own tax purposes. The obligation contained in the preceding sentence is subject to the limitations of paragraph (3) of this Article but in no case shall such limitations be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because it has no domestic interest in such information.

(5) In no case shall the provisions of paragraph (3) of this Article be construed to permit a Contracting State to decline to supply information solely because the information is held by a bank, other financial institution, nominee or person acting in an agency or a fiduciary capacity or because it relates to ownership interests in a person.

ARTICLE 25

Members of diplomatic or permanent missions and consular posts

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of members of diplomatic or permanent missions or consular posts under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

ARTICLE 26

Entry into force

(1) The Contracting States shall notify each other in writing, through diplomatic channels, of the completion of the procedures required by their laws for the bringing into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the thirtieth day from the date of the later of these notifications.

(2) The provisions of this Agreement shall have effect:

- (a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year following the year in which the Agreement enters into force;
- (b) with regard to other taxes, in respect of taxable years (and in the case of United Kingdom corporation tax, financial years) beginning on or after the first day of January of the calendar year following the year in which the Agreement enters into force;

- (c) notwithstanding the provisions of sub-paragraph (b) of this paragraph, in relation to the profits, income and gains referred to in Article 8, paragraphs (4) and (5) of Article 13 and paragraph (4) of Article 14 of this Agreement, in respect of taxes on income or gains arising on or after 1st January 2004.

ARTICLE 27

Termination

- (1) This Agreement shall remain in force until terminated by a Contracting State. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channels, by giving written notice of termination at least six months before the end of any calendar year following the expiration of a period of five years from the date of its entry into force.
- (2) This Agreement shall cease to have effect:
- (a) with regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid or credited on or after the first day of January of the calendar year following the year in which the notice is given; and
 - (b) with regard to other taxes, in respect of taxable years (and in the case of United Kingdom corporation tax, financial years) beginning on or after the first day of January of the calendar year following the year in which the notice is given.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorised thereto, have signed this Agreement.

DONE in duplicate at London this twenty fifth day of June 2009 in the Arabic and English languages, both texts being equally authoritative.

**For the Government of the United
Kingdom of Great Britain and
Northern Ireland:**

**For the Government of the
State of Qatar:**

STEPHEN C TIMMS

YOUSSEF HUSSAIN KAMAL



information & publishing solutions

Published by TSO (The Stationery Office) and available from:

Online

www.tsoshop.co.uk

Mail, Telephone, Fax & E-mail

TSO

PO Box 29, Norwich, NR3 1GN

Telephone orders/General enquiries: 0870 600 5522

Order through the Parliamentary Hotline Lo-Call 0845 7 023474

Fax orders: 0870 600 5533

E-mail: customer.services@tso.co.uk

Textphone: 0870 240 3701

The Parliamentary Bookshop

12 Bridge Street, Parliament Square

London SW1A 2JX

Telephone orders/General enquiries: 020 7219 3890

Fax orders: 020 7219 3866

Email: bookshop@parliament.uk

Internet: <http://www.bookshop.parliament.uk>

TSO@Blackwell and other Accredited Agents

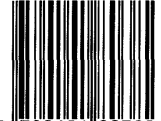
Customers can also order publications from:

TSO Ireland

16 Arthur Street, Belfast BT1 4GD

Tel 028 9023 8451 Fax 028 9023 5401

ISBN 978-0-10-180382



9 780101 80382